# هكذا تكونُ دولةً.. وإلا فهى سلطة!

عندما نتحدث عن فجوة نوعية بين منطقتنا والعالم المتقدم، نقصد معانى عدة من بينها أن هناك مسافة بعيدة بين طبيعة الدولة فى هذا العالم وما هو قائم فى بلادنا. فعلى مدى أكثر من قرنين من الزمن، منذ أن بدأت بعض بلاد منطقتنا وفى مقدمتها مصر رحلتها إلى العصر الحديث، ظلت علاقتنا بهذا العصر سطحية ومحدودة.

فقد اقتربنا من العصر الحديث فى أمور ثانوية، وبقينا بعيدين عنه بمسافات متباينة من بلد إلى آخر فى القضايا الجوهرية ومنها قضية الدولة بالمعنى المعروف فى هذا العصر. وإذا كانت الدولة تقوم على ثلاث ركائز هى الشعب والأرض (الإقليم) والسلطة، فقد أصبح الشعب هو الركيزة الرئيسية لها فى العصر الحديث. فالدولة الحديثة هى التى يتم إعمار أرضها من خلال عقد اجتماعى ديمقراطى بين الشعب وسلطة يرتضيها، تقوم على مؤسسات خاضعة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة. وهذا هو ما تختلف فيه الدولة الوطنية nation state الحديثة عن الممالك والإمارات والامبراطوريات التى عرفها العالم قبل العصر الحديث.

فلم يعد ممكناً الحديث عن دولة لمجرد أن هناك سلطة وشعباً وأرضاً. ولم تعد دولةً تلك التى تهيمن فيها السلطة على الشعب مثلما تسيطر على الأرض. ففى الدولة الحديثة، ينبغى أن تسيطر السلطة على إقليم الدولة وحدودها، ولكن ليس على شعبها. بل صار عليها أن تمارس دورها من خلال هذا الشعب وعبر تعاقد ديمقراطى حر معه.

ولكى تصل بلاد منطقتنا، بما فيها مصر التى تُعد واحدة من أكثرها تطوراً، إلى هذا المستوى من التطور، ينبغى تصحيح المعادلة الداخلية فيها. ففى ظل هذه المعادلة، صار العنصر الثالث فى الكيان القانونى للدولة (السلطة) هو الرئيسى، بعد اختزاله فى الأغلب الأعم فى جزء منه (السلطة التنفيذية) التى تُختزل بدورها إما فى رئيسها فى بعض الحالات أو فى أجهزتها الأمنية فى حالات أخرى، أو فى كل منهما معاً. كما يتعرض العنصر الأول فى الكيان القانونى للدولة (الشعب) لانتهاكات لحقوقه وحرياته بدرجات مختلفة. ويؤدى ذلك إلى إضعاف النسيج المجتمعى بدرجات متفاوتة تبلغ ذروتها فى البلاد التى تحول فيها التنوع الدينى والمذهبى والعرقى من نعمة رائعة إلى نقمة فظيعة.

ويمكن اختزال جوهر أزمة الدولة فى منطقتنا بدرجاتها المختلفة فى أن بنيتها التحتية (بالمفهوم الماركسى) صارت أكثر حداثة من حيث الشكل فقط، فى حين ظلت بنيتها الفوقية (بالمفهوم نفسه، أى السياسة والثقافة والفكر) أقرب إلى حالة العصور الوسطى أو ما قبل العصر الحديث.

ولذلك لا يكفى الحديث عن إصلاح دينى، أو حتى تحقيق هذا الإصلاح لأننا نكتفى بالكلام عنه ونخضع لتوازنات مجتمعية- ثقافية لا تساعد على المضى فيه. فالإصلاح الدينى مهم بالتأكيد، ولكنه لا يمكن أن يتحقق ولا أن يحقق التغيير المستهدف منه ما لم يرتبط بإصلاح شامل فى مفهومنا للدولة لكى نقترب به من العصر الذى نعيش فيه. ويتطلب ذلك تحديث السلطة بحيث تقوم على مؤسسات دستورية حقيقية وليست شكلية، وإصلاح العلاقة بينها وبين الشعب فى إطار عقد اجتماعى واضح ومنبثق من دستور نحترمه ونلتزم به ونفّعله، ولا نعتبره ورقة روتينية من أوراق خريطة الطريق.

كما يصعب الحديث عن دولة فى ظل غياب أو ضعف مفهوم المواطنة. فالمواطنة هى جوهر الدولة الحديثة الوطنية. ولا تكتمل هذه الدولة بدونه، بل يضيع معنى الوطن نفسه فى غيابه ويصبح مجرد رقعة جغرافية لا يجمع سكانها جامع، فيعودون بالتالى إلى انتماءاتهم الأولية الإثنية (دينية ومذهبية وطائفية وعرقية وعشائرية).

وعندئذ تكون بنية المجتمع قاحلة طاردة للتنوير والتحديث، ولكنها خصبة فقط للتعصب والتطرف والإرهاب. فما الظاهرة الإرهابية إلا نتيجة طبيعية لحالة «الدولة» التى تُعتبر، والحال هكذا، هى الصانع الرئيسى لها بعد أن اختُزلت فى سلطة، بل فى الجزء الذى يمتلك القوة فى هذه السلطة.

ولذلك لا يصح إغفال السؤال الذى بات ملحاً عما إذا كان ممكناً أن تبلغ الظاهرة الإرهابية مستواها الراهن لو أن «الدولة» التى نشأت فى ظلها كانت دولة حقاً، وهل يمكن أن يحدث كل هذا التجريف الذى تعرضت له مصر وغيرها من بلاد المنطقة فى وجود دولة بالمعنى السياسى- المدنى الحديث الذى يقوم على عقد اجتماعى ذى طابع ديمقراطى؟ فالحال أن الإرهاب يطل برأسه حين تلتهم السلطة الشعب، وتعتبره كما الأرض التى يعيش فيها ملكاً لها.

والمفارقة التى تنطوى على دلالة خطيرة وتحمل فى طياتها نُذراً أخطر هى أنه كلما ازدادت التداعيات السلبية لحالة «الدولة» المختزلة فى سلطة على هذا النحو، اشتد التمسك بها كما هى خوفاً مما هو أسوأ منها، بدلاً من التعجيل بإصلاحها لتكون دولة وطنية حقيقية بالمعنى الحديث.